

نشرة دورية أسبوعية تصدر عن الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين

Disclaimer:

The opinions expressed in the articles doesn't reflect GAIF positions; the statistics are the sole responsibility of the articles authors

تنبيه: المقالات تعبر عن آراء كتابها وليس عن رأي الاتحاد العام العربي للتأمين والإحصائيات على مسؤولية المصادر.

Dear readers,

GAIF Newsletter will not be circulated for you in the coming two weeks, will get back to you on 11/01/2021.

Wishing you and your families a Happy New Year with full of hope

قراءنا الأعزاء،

نشرة الاتحاد الإلكتروني ستغيب عنكم أسبوعين، على أن تعود إليكم يوم 2021/01/11

مع تمنياتنا لكم ولعائلاتكم سنة سعيدة تحمل لنا الأمل

الأمانة العامة

الندوة الافتراضية الرابعة للاتحاد العام العربي للتأمين "دور وسطاء التأمين في تطوير اسواق التأمين"

537.1 مليار دولار حجم سوق الوساطة عالمياً خلال العام الجاري

وقال شكيب أبوزيد - الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين - خلال كلمته الافتتاحية- أن حجم سوق ووكالات صناعة الوساطة في التأمين خلال العام الجاري على مستوى العالم بلغ حوالي 537.1 مليار دولار.

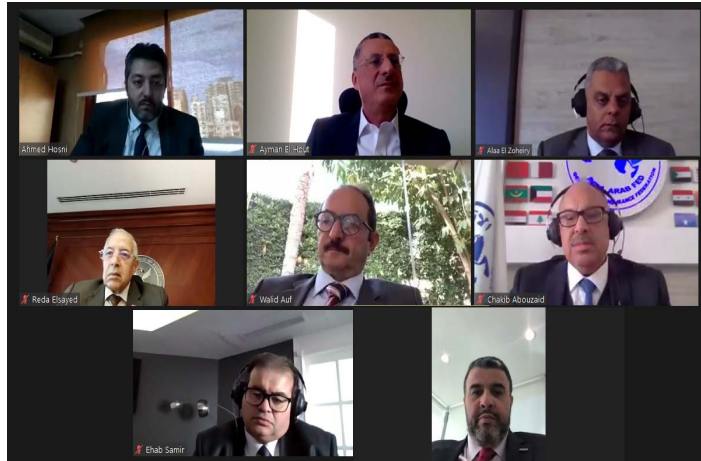
وأضاف أبوزيد خلال كلمته الافتتاحية أن صناعة التأمين دائما تواجه تحديات غير متوقعة، وللوسيط دور في التغلب على هذه التحديات.

وأوضح أن للوسيط التأميني دور في تسهيل عملية شراء أكثر تنافسية لمنتجات تأمين أكثر ملائمة، كما يقدم الوسيط بعض الخدمات قبل البيع ممثلة في

تقييم مفصل للمخاطر وتقييم احتياجات عملاء التأمين، بجانب تقديم المشورة بشأن التغطية.

وأشار إلى أن أبرز خدمات الوسطاء لما بعد البيع تتمثل في تحديث المعلومات والقوانين وتقديمها للعميل وإعداد وإدارة المطالبات والدعم من خلال عملية المطالبات وكذلك مراجعة وتحديث وتجديد الوثيقة بجانب تقديم خدمة مستمرة كمستشار موثوق به، وبدونه لا يتمتع العميل بمجموعة كاملة من الخدمات.

وأكد على أن لوسطاء التأمين دور محوري في تسويق منتجات التأمين وتقليل تكلفة العميل، بجانب تقديم الدعم الكامل للشركات في إدارة المخاطر ودورهم في دعم الإقتصاد الوطني بماعبر مساهمتهم في الضرائب وكذلك المساعدة في دعم الإقتصاد من خلال تقديم الخدمات التأمينية باعتبار هذا القطاع مرآة للإقتصاد.



برعاية الهيئة العامة للرقابة المالية وشركتي ميدمارك لوساطة التأمين وإمكس لوساطة التأمين، عقد الاتحاد العام العربي للتأمين ندوة افتراضية عن بعد تحت عنوان «دور وسطاء التأمين في تطوير اسواق التأمين»، وذلك بتاريخ 15 ديسمبر 2020.

وقد شارك في هذه الندوة مايزيد عن 330 مشارك، وقد قام بإدارة حوار هذه الندوة /

- الأستاذ /شكيب أبوزيد الأمين العام للاتحاد العربي للتأمين

- الأستاذ/ أحمد حسني كمال المؤسس والعضو المنتدب لشركة بروكنيت الشرق الأوسط

و ضمت الندوة الافتراضية كل من /

- المستشار/ رضا عبدالمعطي - نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية -

- الأستاذ/ علاء الزهيري - رئيس الاتحاد المصري للتأمين

- الدكتور وليد عوف - رئيس مجلس ادارة شركة ميد مارك للوساطة التأمينية

- الأستاذ/ ايهاب سمير - رئيس مجلس الإدارة - لشركة إمكس للوساطة التأمينية

- الأستاذ/ حامد مبروك - رئيس مجلس ادارة - شركة ويليس تاورز واتسون

- الأستاذ/ أيمن الحوت - الرئيس التنفيذي - لشركة مارش لوساطة التأمين بدولة الامارات العربية المتحدة



المتنوعة للعملاء.

وأكد على أن نشاط التأمين متناهي الصغر سيلعب دور محوري في تدعيم صناعة التأمين بالسوق، حيث أن هناك نحو 3.5 مليون عميل بنشاط التمويل متناهي الصغر، بما يعني ضرورة تواجد حوالي 7 ملايين وثيقة متناهية الصغر تصدر لهم.

ومن جانبه قال الدكتور وليد عوف، رئيس مجلس إدارة شركة ميد مارك للوساطة التأمينية، أن الوسيط يمثل قيمة مضافة لصناعة التأمين، مشيراً إلى ضرورة توجه الشركات والوسطاء نحو التحول الرقمي لمواكبة التطورات العالمية.

وأضاف أنه يجب على الوسطاء والشركات تطوير خدماتها التكنولوجية والتحول الرقمي ذاتياً وبالتعاون مع كيانات خارجية وفقاً لاحتياجات وأهداف وموارد كل شركة، مؤكداً على أن رقمنة قطاع التأمين ستسهم في زيادة الوعي التأميني وزيادة حجم أقطاس السوق.

وقال إيهاب سمير، رئيس مجلس الإدارة لشركة إمكس للوساطة التأمينية، أن القوانين والضوابط التشريعية والتنظيمية التي تصدرها الهيئة العامة للرقابة المالية ساهمت في تطوير صناعة التأمين بالسوق المصرية.

وأوضح أن هذه القوانين والضوابط حولت صناعة الوساطة التأمينية من مجرد بيع للوثائق، إلى شراء الوثائق وبيعها للوسطاء وتقديم الخدمات المتنوعة للعملاء سواء قبل البيع أو بعده، كما ساهم في دعم دور الوسطاء في زيادة الوعي التأميني.

وطالب سمير وسطاء التأمين في المنطقة العربية بالانضمام لرابطة وسطاء التأمين العرب التابع للإتحاد العربي للتأمين، حيث أن الرابطة تهدف إلى تطوير الصناعة في المنطقة وتحتاج إلى تزايد الأعضاء لإنشاء اللجان الفنية للرابطة لتحقيق أهدافها.

وقال حامد مبروك، رئيس مجلس إدارة شركة ويليس تاورز واتسون للوساطة التأمينية، أن للوسيط دور محوري في تنمية الأسواق، مؤكداً أن الوسيط في السوق المصري له دور تثقيفي ومساهم في زيادة الوعي التأميني وليس تنفيذياً أسوة بالأسواق الخارجية.

وأوضح مبروك أن للوسيط في الأسواق الخارجية دور تنفيذي في الربط بين شركات التأمين والعملاء حيث أن 80% من العمليات التأمينية المنفذة في الأسواق تتم من خلال شركات الوساطة، بما تمتلكه من مؤهلات تسهم في تدعيم قدرتها لتطوير المنافسة والابتكار.

وأضاف أن بعض أسواق التأمين في المنطقة العربية تعتمد على العلاقات الشخصية لتنفيذ العمليات التأمينية، مشيراً إلى أن وسطاء التأمين أصبحوا من دعائم صناعة التأمين في كافة الأسواق حالياً.

لمشاهدة فيديو الندوة، الرجاء الضغط هنا **تغطية خاصة لأموال الغد**

وقال المستشار رضا عبدالمعطي، نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، أن الهيئة العامة للرقابة المالية تولي اهتماماً شديداً بالوسيط التأميني باعتباره الضلع الثالث في منظومة التأمين بجانب العملاء وشركات التأمين.

وأضاف عبدالمعطي أن الهيئة تسعى من خلال قانون التأمين الجديد السماح بتدشين اتحاد لوسطاء التأمين ليضم شركات الوساطة والأفراد، بما يسهم في مساعدتهم لوضع ميثاق شرف فيما بينهم، لتنظيم السوق، موضحاً أنه تم الحصول على موافقة مجلس الوزراء على قانون التأمين الجديد وإرساله لمجلس النواب لمناقشته والحصول على موافقته لإصداره.

وأوضح عبدالمعطي أن هذا القانون الجديد سيسهم في تنظيم نشاط الوساطة التأمينية بالسوق من حيث وضع تصنيف لوسطاء التأمين من حيث الدرجة والفئة بحيث ترتفع وفقاً للخبرة وتنفيذ للمتطلبات التنظيمية التي تضعها الهيئة.

كما أوضح أن الهيئة بالتعاون مع الإتحاد المصري للتأمين تسعى لتوسعة دور شركات التأمين في منظومة التأمين الصحي الشامل خلال الفترة.

وأشار إلى أن الهيئة سعت من خلال قانون 10 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية وكذلك الكتب الدورية التي تصدرها الهيئة؛ إلى تنظيم طبيعة العلاقة بين شركات الوساطة وكافة أطراف المنظومة، موضحاً أن السوق المصرية تضم حالياً نحو 83 شركة وساطة تأمينية، بجانب حوالي 1555 وسيط حر، بالإضافة إلى 367 وسيط يعمل من خلال شركات التأمين.

وأكد علاء الزهيري، رئيس الإتحاد المصري للتأمين، والعضو المنتدب لشركة جي أي جي للتأمين - مصر، أن التأمينات الإجبارية التي سيتضمنها قانون التأمين الجديد المزمع صدوره عقب الحصول على الموافقات النهائية؛ ستسهم في زيادة الوعي التأميني بالسوق بجانب دعم محفظة الأقساط.

وأوضح الزهيري أن وثائق المسئوليات المهنية التي شملها هذه التأمينات الإجبارية أصبحت ضرورة حتمية خلال الفترة الراهنة، لتوفير هذه الحماية التأمينية للعديد من المهن، كما إنها ستساعد في توعية العديد من أصحاب المهن بأهمية هذه الوثائق. وحول دور وسطاء التأمين في تنمية الأسواق،

قال الزهيري أن للوسطاء دور محوري في تحقيق ذلك، ولكن يتطلب هذا إمتلاك هذه الشركات مؤهلات وإمكانيات تكنولوجية وبنية تحتية تواكب تطورات الصناعة محلياً وعالمياً وخاصة فيما بعد فترة جائحة كورونا والتي أظهرت أهمية التحول الرقمي والتكنولوجي للصناعة. وأشار إلى أن الوسيط التأميني يلعب دور محوري حالياً في مناقشة التعويضات والإصدار لخدمة العميل، مؤكداً على دور الوسيط في تنمية أعمال سوق التأمين ومحفظة الأقساط بالتمثيل الدائم للشركات وتقديم الخدمات

World Insurance & COVID-19

Swiss Re Institute estimates USD 83 billion global insured catastrophe losses in 2020, the fifth-costliest on record

Insurance industry losses from natural catastrophes and man-made disasters globally amounted to USD 83 billion in 2020, according to Swiss Re Institute's preliminary sigma estimates. This makes it the fifth-costliest year for the industry since 1970. Losses were driven by a record number of severe convective storms (thunderstorms with tornadoes, floods and hail) and wildfires in the US. These and other secondary peril events around the world accounted for 70% of the USD 76 billion insured losses from natural catastrophes¹. A

very active North Atlantic hurricane season triggered an additional USD 20 billion of insurance claims, moderate compared to the record seasons of 2005 and 2017. The insurance industry covered 45% of global economic losses in 2020, above the ten-year-average of 37%.

Climate change is expected to exacerbate secondary peril events as more humid air and rising temperatures create more extreme weather conditions. These favour the onset and spread of events such as wildfires, storm

surges and floods.

"As with COVID-19, climate change will be a huge test of global resilience. Neither pandemics nor climate change are 'black swan' events. But while COVID-19 has an expiry date, climate change does not, and failure to 'green' the global economic recovery now will increase costs for society in future," said Jerome Jean Haegeli, Swiss Re Group Chief Economist. "This year's natural disasters impacted regions with more insurance cover in place, providing vital support to the people and communities affected and enhancing their financial resilience."

To read more, please [Click Here](#)

Total economic and insured losses in 2020 and 2019

USD billion (in 2020 prices)	2020	2019	Annual change	Previous 10-year average
Economic losses (total)	187	149	25%	214
Nat cat	175	139	26%	202
Man-made	12	10	17%	12
Insured losses (total)	83	63	32%	79
Nat cat	76	54	40%	71
Man-made	7	9	-17%	8

Source: Swiss Re Institute

Swiss Re Institute will publish updated 2020 loss figures in a full sigma report in spring 2021.

Source: Swiss Re

Munich Re's "Ambition 2025" sets new growth and results targets

With its Group Ambition 2025, Munich Re has specified a series of bold targets for the next five years. The Group will retain and bolster its core business model, while advancing its transformation towards new business models. The Munich Re Group Ambition 2025 will unfurl in accordance with the three guiding principles of Scale, Shape, and Succeed.

The success of the Munich Re Group Ambition 2025 will be measured using the following financial targets:

Munich Re aims to generate a high return on equity (RoE) between 12 and 14% by 2025. That would establish Munich Re as one of the best in its peer group. RoE increases will be fuelled by higher profitability, growth, and an RoI performance that will counteract the erosion of regular investment income caused by low interest rates.

Continued earnings growth will translate into higher earnings per share, which are set to increase annually by $\geq 5\%$ on average by 2025.

The implicit dividend commitment of recent decades is now an explicit target of the Munich Re Group Ambition 2025. In "normal" years, the dividend per share is to rise by $\geq 5\%$ on average, similarly to the increase in earnings per share. In years with unusually high claims expenditure, it is expected that the dividend per share will at least remain the same. As a result, the dividend per share will rise at a higher rate over the next five years than in the past five years, which saw an increase of 4.7% on average.

The solvency ratio is to remain in the ideal corridor of 175–220%.

As an environmentally conscientious business, Munich Re will play its part in meeting the targets of the Paris Climate Agreement. The Group has therefore set itself ambitious climate protection targets for its investments, its (re)insurance transactions and its own business operations. More specifically, net greenhouse gas emissions in its investment portfolio will first be reduced by 25–29% between now and 2025, before achieving net-zero emissions by 2050. Munich Re has already ceased to invest in companies that generate more than 30% of their earnings from coal or by extracting oil from oil sands. As for the exploration and production of oil and natural gas (direct and facultative business), Munich Re will be reducing its climate-related industry exposure in such a way that there will be no attributable net CO₂ emissions by 2050. In an initial phase, Munich Re will seek to reduce greenhouse gas emissions by 5% between now and 2025. At the same time, Munich Re will reduce its coal-related exposure in its direct and facultative insurance business by 35% worldwide, before eliminating this exposure altogether by 2040. Munich Re has already stopped insuring new coal-fired power plants, new coal mines, and oil sands mines. In addition, in-house business operations have been climate-neutral since 2015; Munich Re has already cut its CO₂ emissions per staff member by 44% since 2009. Current CO₂ emissions are to be reduced by a further 12% per employee by 2025. Five years thereafter, in 2030, the Group expects to achieve net-zero CO₂ emissions from its business operations. In practice, this means that any CO₂ emitted by the



Group from 2030 onwards would need to be offset by capturing CO2 in the atmosphere.

To read more, please [Click Here](#)

Source: Munich Re

Munich Re to no longer cover events cancelled for pandemics

German reinsurance group Munich Re will no longer insure against events cancelled due to pandemics, a board member said on Tuesday.

The world's largest reinsurer is making the change after it faced large losses this year in the wake of the coronavirus crisis.

Torsten Jeworrek, who oversees the reinsurance segment, said that Munich Re would remain in the business but that the tweak in its strategy was a result of the pandemic. The reinsurer will also adjust prices for event cancellation coverage, he said.

The cancellation and postponement of sports events like the Olympics in Tokyo as well as concerts have been a major burden for Munich Re, which expects a total of 4 billion euros (\$4.85 billion) in COVID-related losses.

The disclosure came as it announced new financial targets.

Munich Re aims to increase its return on equity by 12% to 14% by 2025. That is up from a return of 9.2% in 2019.

The company also said it was targeting an annual rise in earnings per share of at least 5% on average by 2025. It said it would continue a shift away from coal, oil and natural gas.

The reinsurer has said it expects to return to pre-pandemic annual profit levels of 2.8 billion euros in 2021.

A series of hurricanes and fires in North America have come on top of the pandemic-related losses. (\$1 = 0.8249 euros)

Source: Reuters

Regional Insurance

Fitch Solutions

Covid-19 Will Positively Impact The Uptake Of Health Insurance In The Middle East And North Africa

The Covid-19 pandemic will boost the uptake of private health insurance across the region. Health insurance will see a strong growth across the Gulf Cooperation Council (GCC) owing to the impact of the Covid-19 pandemic helping to drive demand. In the UAE and Saudi Arabia, where the implementation of mandatory cover has already boosted demand in recent years, greater consumer awareness of the importance and potential benefits of health insurance cover is likely to further increase as a result of the pandemic. This will increasingly be seen as a boost for the private healthcare sector, which is becoming progressively more involved in healthcare funding. As governments seek to reduce their involvement in the provision of medical services, the uptake of public-private partnerships will become increasingly widespread across the region.

Health insurers will face a profit squeeze as premiums struggle to keep pace with rising medical claims. Countries across the GCC are experiencing rapidly expanding populations coupled with an increasing prevalence of chronic lifestyle-related diseases. The demand for healthcare has subsequently increased,

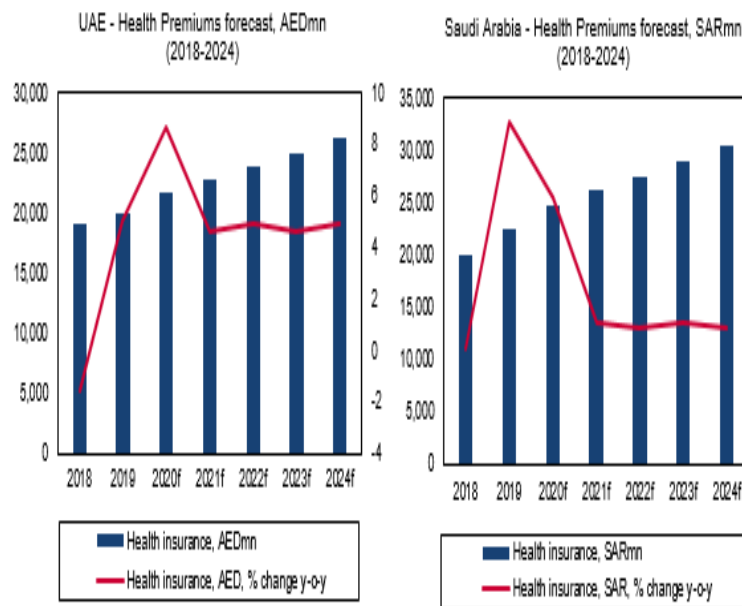
which in conjunction with the roll-out of mandatory health insurance, has seen a parallel rise in health insurance claims. The Covid-19 pandemic has added to the growing burden faced by many health insurers in which a significant and rapid rise in healthcare demand seen throughout 2020 has placed increasing pressures on profit margins.

In the UAE, regulatory changes due to mandatory health insurance have attracted new market players, thereby increasing competition and eroding profit margins. These strains on the private health insurance market have been exacerbated by the Covid-19 pandemic, resulting in a surge in medical claims throughout 2020. Nonetheless, as health insurance companies struggle to produce underwriting profits from health businesses, consumer demand for health insurance has concurrently increased, which is expected to result in a strong growth in health premiums. As a result, we at Fitch Solutions now forecast a year-on-year (y-o-y) growth in the health insurance segment of 8.7% in 2020 to reach AED21.8bn (USD5.9bn).

Conversely, health insurance in Saudi Arabia is expected to grow substantially in 2020 following the

introduction of temporary insurance, linked to visas, for religious visitors from abroad. Moreover, despite an increasing challenging economic environment over the course of 2020, the Covid-19 pandemic has served to raise awareness of the benefits of cover therefore contributing to a rise in health premiums. As such, we forecast a y-o-y growth in the health insurance segment of 10.2% in 2020, taking written health premiums to SAR24.8bn (USD6.6bn).

Rising Consumer Awareness To Boost Health Insurance Premiums



f = Fitch Solutions forecast. Source: UAE Insurance Authority, Saudi Arabia Monetary Agency, Fitch Solutions

Despite rising pressures on profit margins, health insurance segments will see robust growth in the coming years. Across the UAE, the enforcement of coverage for previously uninsured workers, the ongoing growth of the workforce, the development of new products by providers and increases to the cost of pharmaceuticals should enable the health insurance sector to sustain growth over the remainder of our forecast period despite an increasingly saturated market squeezing profit margins. We forecast that premiums written will increase from AED20.2bn (USD5.5bn) in 2019 to AED26.2bn (USD7.1bn) in 2024, representing a compound annual growth rate (CAGR) of 5.6% and 5.2% in local currency and US dollar terms, respectively.

In Saudi Arabia, the overall profitability will remain under pressure for health insurance companies as price increases may not be enough to offset increasing medical claims inflation. However, growth opportunities for the health insurance market is

expected to increase, particularly as the Ministry of Health attempts to shift some state employees onto a health insurance model similar to the health insurance model for those workers employed by the private sector. We forecast premiums written will increase from SAR22.5bn (USD6.0bn) in 2019 to SAR30.5bn (USD8.1bn) in 2024, representing a CAGR of 6.3% and 6.2% in local currency and US dollar terms, respectively.

The roll-out of mandatory health insurance schemes will become increasingly common in the Gulf Cooperation Council (GCC). For example, citizens of the UAE are covered by a generous government-backed healthcare plan, while expatriate workers (which account for 85% of the total population) are reliant on private health insurance, which is mandatory in most emirates. Similarly, in 2016, compulsory health insurance was introduced in Saudi Arabia whereby citizens receive free government healthcare. Conversely, expatriate workers (which represents 33% of the total population) are required to receive basic healthcare coverage through private insurance provided by their employers. This overall move towards compulsory health insurance across the GCC has resulted in significant growth in health premiums in recent years, a trend which is expected to continue across the region going forward. Moreover, the compulsory nature of these schemes is expected to enable universal healthcare access, protect against catastrophic healthcare expenses in the uninsured, optimise the efficiency of healthcare delivery and provide a uniform quality of care for all residents and long-term visitors.

This report from Fitch Solutions Country Risk & Industry Research is a product of Fitch Solutions Group Ltd, UK Company registration number 08789939 ('FSG'). FSG is an affiliate of Fitch Ratings Inc. ('Fitch Ratings'). FSG is solely responsible for the content of this report, without any input from Fitch Ratings. Copyright © 2020 Fitch Solutions Group Limited. © Fitch Solutions Group Limited All rights reserved. 30 North Colonnade, London E14 5GN, UK.

تعديلات وثيقة تأمين المركبات في الإمارات تضبط الخسائر وتسهل الترخيص

أكد خبراء ومسؤولو تأمين أن التعديلات الخاصة بوثيقة التأمين على المركبات والتي أعلنت عنها الهيئة نوفمبر الماضي على موقعها، بمجملها تخدم العملاء ومستخدمي الطريق، حيث ستسهم في رفع مستوى الحماية وسلاسة الخدمات التأمينية. وأوضحوا أن بند اعتبار المركبة بحالة خسارة كلية في حال تضرر الشاسي أو الأجزاء الثابتة يحمي قيمة المركبة ويزيل عقبات الترخيص خلال السنوات التالية أو عند رغبة العميل ببيع السيارة. كما أشاروا إلى أن تحديد المدة الجديدة للسيارة البديلة بـ 15 يوماً تجعل الفترة كافية لإصلاح أغلب السيارات المتضررة وتدفع الشركات بالتعاون مع الورش إلى تسريع عملية الإصلاح.



الأستاذ/ عصام مسلماني
عضو اللجنة الفنية ورئيس لجنة
السيارات
جمعية الإمارات للتأمين

عن السيارات ذات القيمة السوقية المتدنية (تحت 60 ألف درهم) وهي الشريحة الأكبر للمركبات ذات الفئة العمرية ما فوق 3 سنوات.

وأكد أن تسريع قرار شطب المركبة حتى ولو كان هيكلها أو العواميد المعدنية قابلة للإصلاح، سوف يزيدها كلفة العامة للإصلاح وبالتالي سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار لتعويض خسائر لم يتسبب بها الكثير من العملاء.

وبدوره أفاد مدير المبيعات في شركة فيدلتي لخدمات التأمين، عدنان الياس، أن التعديلات الجديدة تصب في مصلحة حاملي الوثائق، لافتاً إلى أن مدة فترة السيارة البديلة إلى 15 يوماً من شأنه تغطية فترة الإصلاح في حال امتدت لهذه الفترة، وهي فترة كافية في العموم لأغلب السيارات.

وعن مسألة اعتبار السيارة في حالة خسارة كلية في حال تضرر الشاسي أو الأجزاء الثابتة كالأعمدة الأساسية حتى وإن كانوا قابليين للإصلاح، أشار إلى أنها مسألة مهمة للعملاء سواء من ناحية الأمان أو من ناحية الحفاظ على القيمة، مؤكداً أن هذه الخطوة تمنع حدوث أية تحديات تتعلق بترخيص المركبة في السنوات المقبلة أو عند رغبة صاحبها ببيعها.

واختتم بالقول: «قد تزيد هذه الأمور من كلفة التأمين على الشركات إلا أنها ضرورة للحفاظ وحماية حقوق حملة الوثائق». **المصدر: الرؤية**



الأستاذ/ فريد لطفى
الأمين العام
جمعية الإمارات للتأمين

وتفصيلاً تحدث الأمين العام لجمعية الإمارات للتأمين فريد لطفى، عن التعديل الخاص بمدد فترة السيارة البديلة إلى 15 يوماً بدلاً من 10 أيام، لافتاً إلى أنها قد تزيد من كلفة التأمين، إلا أنها ستقلل من أثر تأخر فترة الإصلاح على العملاء، لافتاً إلى أن مدة 15 يوماً كافية في العموم ولأغلب الحالات عدا تلك التي قد تتطلب استيراد قطع غيار خاصة من الخارج.

وعن أثر اعتبار المركبة خسارة كلية عند التعرض لحادث يضر بالشاسي أو الأعمدة الأساسية، أشار لطفى إلى أن ذلك يزيد من الحماية لقيمة مركبة العميل.

ومن جهته أشار عضو اللجنة الفنية العليا ورئيس لجنة السيارات في جمعية الإمارات للتأمين، عصام مسلماني، إلى أن التعديلات بمجملها تخدم العملاء ومستخدمي الطريق.

وقال «لا بد من إيجاد التوازن المطلوب حتى لا تأتي الزيادة المتوقعة على كلفة المطالبات من حساب العملاء الذين لا يتسببون بالحوادث، لافتاً إلى أن السماح ودعم الطلب على عرض الإصلاح داخل الوكالة يجب أن يقابله الأخذ بالشق الفني ما يسهل توفر العرض من قبل شركات التأمين».

وأوضح أن ربط القسط الإضافي لشروط الإصلاح داخل الوكالة بالحد الأعلى بموجب التعرفة الحالية سوف يحجب العرض من قبل شركات التأمين

شركات التأمين الإماراتية تسدد 350 مليون درهم تعويضات "كورونا" في 6 أشهر

أظهرت بيانات حديثة صادرة عن هيئة التأمين في الإمارات، أن شركات التأمين في الدولة سددت ما قيمته 350 مليون درهم لمطالبات متعلقة بفيروس كورونا خلال 6 أشهر الفترة الممتدة من يناير إلى يونيو 2020.

المخاطر ولحد من تداعيات الفيروس، ومراجعة نظام تعريفات التأمين على المركبات ومنح خصومات بما يتناسب مع مستويات المخاطر المستجدة، فضلاً عن مباشرة إجراءات الخبرة وإجراءات جلسات لجان تسوية المنازعات التأمينية بالهيئة عن بعد، وإصدار نظام التأمين الإلكتروني، وإطلاق أكاديمية التأمين للتدريب المهني عن بعد، وإنشاء صفحة جديدة بالموقع الإلكتروني للهيئة بعنوان التأمين وتدابير فيروس كورونا، والتي تتناول كافة المستجدات والاستفسارات ذات الصلة.

وأكدت الهيئة على مواصلة تطبيق خطة التعافي الاقتصادي والحزم التحفيزية لمرحلة ما بعد "كورونا" بما يعزز نمو قطاع التأمين في الدولة.

وبحسب البيانات الأولية الواردة في تقرير الهيئة المنشور على موقعها الإلكتروني، توزعت قيمة التعويضات التي تكبدتها شركات التأمين نتيجة فيروس كورونا، بواقع 118.7 مليون درهم في يونيو، و79.6 مليون درهم في مايو، و90.1 مليون درهم في أبريل، و60.5 في مارس، و800 و100 ألف درهم على التوالي في شهري فبراير ويناير 2020.

وأوضحت البيانات أن الهيئة قامت بإصدار العديد من الحزم التحفيزية والإجراءات التي ساهمت في الحد من تداعيات فيروس كورونا على قطاع التأمين، والتي يمكن تلخيصها في 10 إجراءات وهي: تفعيل خطة الطوارئ في القطاع واتخاذ الإجراءات والتدابير الصحية الوقائية، وضمان استمرارية الأعمال عن بعد واستقرار أوضاع العاملين، وتمديد فترات تجديد الترخيص ومواعيد تسليم بعض التقارير من شركات التأمين والمهن المرتبطة به.

كما قامت الهيئة بتخفيض مقدار خطاب الضمان المصرفي لشركات وساطة التأمين، إلى جانب التوجيه بتوظيف الممارسة النقدية في المسؤولية المجتمعية لقطاع التأمين في برامج وممارسات تدعم مواجهة

البنك المركزي السعودي "ساما" يصدر ضوابط اعتماد المنتجات التأمينية

أصدر البنك المركزي السعودي "ساما" ضوابط اعتماد المنتجات التأمينية التي تمثل نقلة في إجراءات الموافقة على هذه المنتجات، حيث يأتي ذلك حرصاً على تلبية احتياجات قطاع التأمين، ومواكبة التطورات التي تشهدها المملكة، وسعيًا لرفع جودة آلية اعتماد المنتجات التأمينية.

ويبين "ساما" أن هذه الضوابط تهدف إلى وضع الإجراءات التنظيمية والمتطلبات اللازمة قبل تسويق أو بيع المنتجات التأمينية من قبل الشركات على عملائها، وتحديد فئات المنتجات التي تتطلب إما موافقة البنك المركزي السعودي المسبقة أو إشعاره قبل تسويقها وبيعها، إضافة إلى تعزيز كفاءة إدارة المخاطر المتعلقة بتقديم المنتجات التأمينية.

كما ألزمت هذه الضوابط شركات التأمين باستحداث لجنة المنتجات؛ لتتولى عملية حوكمة الإجراءات الواردة في الضوابط، وذلك لضمان جودة تصميم المنتجات التأمينية وتطويرها، وتقييم مخاطر وأداء هذه المنتجات التأمينية، والتأكد من توافقها مع المتطلبات النظامية. علماً أنه يمكن الاطلاع على هذه الضوابط من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للبنك المركزي السعودي "ساما" أو [بالضغط هنا](#)

المصدر: البنك المركزي السعودي

بحث إمكانية إحداث مجمع لإعادة التأمين

انعقاد اجتماع مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين يوم برئاسة السيد الدكتور كنان ياغي وزير المالية رئيس المجلس

• تفويض إدارة الهيئة بمتابعة إجراءات ترخيص وكلاء ووسطاء التأمين، وفق الإعلان الصادر مؤخراً عن الهيئة بقبول طلبات ترخيص جديدة.

• إعفاء ذوي الشهداء والمسرحيين من خدمة العلم من بدلات ورسوم الترخيص كوكلاء تأمين، في الإعلان المشار إليه في البند السابق.

• الموافقة على مقترحات اللجنة الاستشارية الشرعية في الهيئة، لجهة تخفيض أجر الوكالة ونسبة المضاربة.

• وكذلك ضم حقوق حملة الوثائق

إلى حقوق حملة الأسهم، عند احتساب النسب المتاحة للاستثمار وفق قرارات الهيئة ذات الصلة. إضافة إلى العديد من القرارات المتعلقة بتنظيم عمل سوق التأمين، وكذلك بمعالجة وإنهاء بعض المخالفات فيه.

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين



حيث ناقش المجلس مشكلات إعادة التأمين وبحث إمكانية إحداث مجمع لإعادة التأمين، بعد أن تم الاطلاع على التطورات في السوق لعام 2021.. كما اتخذ العديد من القرارات منها:

• رفع التعويضات الممنوحة للمتضررين جسدياً من حوادث السير مجهولة المسبب، ومنها رفع تعويض الوفاة والعجز الكلي الدائم من 500 ألف إلى مليون ونصف المليون ليرة للورثة.

• تعديل قرار توزيع أقساط التأمين الإلزامي للسيارات بين شركات التأمين الخاصة، بحيث لا تتجاوز أقساط التأمين الإلزامي 20% من إجمالي أقساط كل شركة.

• معالجة العديد من الأمور المتعلقة بتنظيم عمل شركات إدارة نفقات التأمين الصحي.

بنمو سنوي 1.2%.. وإجمالي "أقساط السيارات" 80 مليون دينار

287 مليون دينار حجم سوق التأمين البحري

الصحي نحو 67 مليون دينار مرتفعاً عن العام الماضي بنسبة 3%. وكان من اللافت أن التأمين على الحياة قفز بنحو 32% حيث يعد التأمين على الحياة مطلباً للحصول على القروض الشخصية والعقارية.

وفيما يتعلق، بالمطالبات الواردة لشركات التأمين من حملة البوالص، تشير البيانات إلى أنها تراجعت بنحو 40% لتبلغ 140 مليون دينار مقارنة مع 232 مليون دينار وهذا يصب في صالح ربحية الشركات.

وقد قفزت مطالبات الحريق على أساس سنوي بنحو 121% لتبلغ سالب ثمانية ملايين دينار، في حين انخفضت مطالبات التأمين على الحياة بنحو 26% لتبلغ 27 مليون دينار.

أما مطالبات السيارات والتي عادة ما تكون محفظة خاسرة لدى شركات

نما حجم سوق قطاع التأمين البحري إلى 287.3 مليون دينار سنوياً بحسب بيانات حديثة أصدرها مصرف البحرين المركزي.

وبحسب البيانات فإن إجمالي أقساط التأمين في العام 2019 ارتفع لنحو 1.2% في حين بلغت المطالبات والتعويضات التي تكبدتها شركات التأمين في ذات العام نحو 140 مليون دينار بالمقارنة مع 232 مليون دينار أي بانخفاض قدره 40%. ويبدو أن تراجع الأنشطة الاقتصادية ومن بينها العقارات قد ترك أثراً على تركيبة السوق كما يظهر ذلك في التقرير السنوي لأداء القطاع، حيث انخفضت التأمينات الهندسية بنحو 72% وتأمين السيارات بنحو 3%، إذ يعد الأخير أكبر محفظة لدى شركات التأمين المحلية.

وبلغ إجمالي أقساط تأمين السيارات نحو 80 مليون دينار، والتأمين



ويشهد قطاع التأمين تطورات كبيرة خلال السنوات الماضية وذلك مع حمى الاندماجات والاستحواذات بين الشركات وخروج شركات من السوق، مع تشبع السوق طوال العقدين الماضيين بشركات التأمين والحاجة إلى الاندماجات التي من شأنها رفع قدرة القطاع على رفع نسبة الاحتفاظ بأقساط التأمين مع تمتعها برؤوس أموال أقوى وأكبر.

لتحميل التقرير، الرجاء الضغط هنا

المصدر: البلاد ومصرف البحرين المركزي

التأمين الملزومة بالتأمين على السيارات (الطرف الثالث) فقد سجلت انخفاضاً بنحو 3 % ليبلغ حجم المطالبات السنوية في العام الماضي نحو 63 مليون دينار.

وهذه المرة الأولى التي يقل فيها حجم المطالبات لمستويات أقل من ثلاثين مليون دينار للتأمين على الحياة حيث كانت تتراوح ما بين 30 و39 مليون دينار طوال السنوات الماضية، وفي المقابل فإن إجمالي الأقساط المكتتبة هي الأعلى في الخمس سنوات الماضية.

Arab Insurance

@oman

الهيئة العامة لسوق المال تصدر لائحة تنظيمية جديدة لتنظيم استثمار أصول شركات التأمين والتأمين التكافلي

خطة استثمارية سنوية تقوم شركات التأمين بإعدادها وتقديمها إلى الهيئة العامة لسوق المال، بحيث تشمل جملة الأهداف والاستراتيجيات والآليات لاستثمار أصول شركات التأمين، كما ستكون الشركات بموجب هذه اللائحة مكلفة بوضع سياسة استثمارية معتمدة من مجالس إدارتها، وهي عبارة عن سياسة تعددها الشركة تبين فيها كيفية إدارة المخاطر ونظام ومستوى تقبل المخاطر، وهو ما يضمن عدم تأثر قدرة الشركة على تغطية التزاماتها وكفاية رأس مالها وتحليل وتقييم النتائج المحتملة لكل خطر والعلاقة بين المخاطر الداخلية والعوامل الخارجية.

الجدير بالذكر أن البيانات المالية المدققة لقطاع التأمين في السلطنة، توضح أن القطاع شهد نمو ملفتا خلال السنوات المنصرمة حتى أصبح يقترب حجم القطاع من نصف مليار ريال عماني، وبالنظر إلى حجم نمو استثمارات شركات التأمين نلاحظ أنها نمت خلال الفترة من عام 2015م والتي كانت قد بلغت 503,3 مليون ريال إلى حوالي 709.2 مليون ريال مع نهاية الربع الثالث من العام 2020م وبنسبة نمو بلغت 41% خلال تلك الفترة.

اصدرت الهيئة العامة لسوق المال لائحة تنظيمية جديدة لتنظيم استثمار أصول شركات التأمين والتأمين التكافلي، والتي جاءت تلبية لحجم التطور الذي يشهده سوق التأمين العماني وبما يضيف المرونة الكافية للشركات لتكون قادرة على تنويع الفرص الاستثمارية ومواجهة تقلبات الأسواق، الأمر الذي يسهم في تعزيز نمو استثمارات شركات التأمين بنوعية التقليدي والتكافلي ويحسن من مراكزها المالية التي تؤهلها لأن تكون قادرة على المنافسة واستيعاب مخاطر أكبر وبالتالي تعظيم حجم الأموال المستثمرة في الاقتصاد المحلي، وقد وجه القرار الصادر عن الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال جميع الشركات بضرورة العمل على توفيق أوضاعها بحسب مقتضيات اللائحة خلال مدة عام كامل.

وقد أشارت اللائحة إلى الحدود اللازمة للاستثمار في الأوعية الاستثمارية كالودائع والسندات التجارية والحكومية وأسهم الشركات المساهمة العامة وصناديق الاستثمار والشركات غير المدرجة في البورصة والعقارات، كما حددت اللائحة الأوعية الاستثمارية التي يحظر على شركات التأمين الاستثمار فيها خارج السلطنة، وذلك بما يضمن تنوع وتوزيع الأصول على نحو كاف بحيث تسمح للشركات الاستجابة بكفاءة مع متغيرات الأسواق المالية وأسواق العقارات المحلية والعالمية وبما يعزز قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاه عملائها. حيث تشير اللائحة أنه يجب ألا تقل استثمارات شركة التأمين في الودائع المصرفية ووكالات الاستثمار لدى البنوك والمؤسسات المالية المرخصة من البنك المركزي العماني والسندات والصكوك الحكومية عن 30% من إجمالي الاستثمارات شريطة ألا يزيد إجمالي الاستثمار في البنك الواحد أو المؤسسة المالية الواحدة عن 50% من إجمالي الودائع المصرفية للشركة. وحددت ألا تتجاوز استثمارات الشركة في الصكوك والسندات التجارية داخل السلطنة عن 35% وفق شروط محددة، وأجازت اللائحة للشركة الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة وصناديق الاستثمار والشركات غير المدرجة في السوق، وذلك بما لا يجاوز 40% من إجمالي الاستثمارات وأيضا وفق شروط محددة. وأيضا ستسمح اللائحة الاستثمار في القروض المضمونة بوثائق التأمين على الحياة والعقارات على ألا تتجاوز نسبة الاستثمار نسبة 20% من إجمالي استثمارات شركات التأمين وشريطة ألا يكون الاستثمار في العقارات بغرض المضاربة، ويمكن أن ترتفع نسبة الاستثمار في العقار وفق حالات محددة بما لا يتجاوز 30% بعد موافقة الهيئة.

وتتحققا للدور الرقابي للهيئة نصت اللائحة على إلزامية تولى لجنة الاستثمار وهي لجنة مشكّلة من الإدارة التنفيذية للشركة، أو شركة إدارة الاستثمار إعداد السياسة الاستثمارية للشركة والتي يجب ان تتضمن قياس أداء المحفظة الاستثمارية للشركة وتقييمها، تحليل نتائج أداء الشركة خلال (5) خمس سنوات مالية سابقة، والتوقعات المالية لـ (5) خمس سنوات مالية قادمة وأيضا الأصول المخصصة للاستثمار، وإدارة المخاطر المرتبطة بأنشطة الاستثمار.

كما أن القرار جاء يعرض خصائص اللائحة الجديدة موضحا بأنها ستضمن فصلا مستقلا لمواد تنظيمية تتعلق بمتطلبات إعداد

المصدر: الهيئة العامة لسوق المال



لائحة استثمار أصول

شركات التأمين والتأمين التكافلي

رقم القرار 2020/76

كيف تحمي اللائحة شركة التأمين من المخاطر الاستثمارية

وضعت آلية لتحقيق التنوع في الأوعية الاستثمارية

تأسيس لجنة مشكّلة من الإدارة التنفيذية للشركة تختص بمتابعة كل ما يتعلق باستثمار أصول الشركة

وجود سياسة استثمارية سنوية للشركة تتضمن

- أداء المحفظة الاستثمارية
- تحليل نتائج الأداء
- توقعات 5 سنوات قادمة
- الأصول المخصصة للاستثمار، والقيود على المبالغ المستثمرة في الأدوات المالية أو ممتلكات أو حسابات مدينة
- آلية إدارة المخاطر

وجود خطة استثمارية سنوية تسلم للهيئة قبل 60 يوم من نهاية العام

يجوز للشركة التعاقد مع شركة إدارة الاستثمار لتولي استثمارات الشركة



ملحوظة: تصدر الهيئة قراراً بتحديد الحد الأدنى للتصنيف الائتماني الآمن للأدوات الاستثمارية، والدول والمؤسسات المالية وأي أوجه استثمار أخرى، وعلى الشركة التي تستثمر أصولها خارج السلطنة الالتزام بذلك القرار



شركات التأمين ببورصة فلسطين تزيد أرباحها في شهور كورونا

نما في صافي أرباحها خلال العام الجاري.

وتصدرت شركة التأمين الوطنية، الشركات الأكثر ربحاً في القطاع خلال العام الجاري بقيمة 4 ملايين دولار، نزولاً من 4.5 ملايين دولار في الفترة المقابلة من 2019.

في المرتبة الرابعة، جاءت شركة التكافل الفلسطينية للتأمين، التي سجلت صافي ربح بعد الضرائب بقيمة 1.51 مليون دولار، صعوداً من 1.02 مليون دولار على أساس سنوي.

في المرتبة الخامسة، جاءت شركة المشرق للتأمين التي سجلت صافي ربح بعد الضرائب بقيمة 1.3 مليون دولار صعوداً من 814 ألف دولار على أساس سنوي.

في المرتبة السادسة جاءت شركة فلسطين للتأمين التي سجلت صافي ربح بعد الضريبة بقيمة 1.06 مليون دولار مقارنة مع 114.1 ألف دولار في الفترة المقابلة من 2019.

وبحسب النظام المحاسبي المعمول به، فإن نتائج شركة ترست للتأمين تشمل أيضاً حصتها من أرباح شركة التكافل للتأمين التابعة لها، كما تم وضع صافي ربح التكافل مرة أخرى في مجموعة الأرباح.

المصدر: الاقتصادي

نما صافي أرباح شركات التأمين المدرجة ببورصة فلسطين بنسبة 23.5% خلال الشهور التسعة الأولى من العام الجاري، بالتزامن مع تراجع قيم المطالبات المتكبدة، وتحسن أداء بعض الشركات.

وجاء في مسح أجراه موقع الاقتصادي، استناداً على بيانات الشركات المدرجة ببورصة فلسطين، أن صافي أرباح 6 شركات من أصل 7 مدرجة بلغت حتى نهاية سبتمبر/أيلول الماضي 11.67 مليون دولار.

بينما بلغ صافي أرباح الشركات الست خلال الفترة المقابلة من العام الماضي 9.45 ملايين دولار، بحسب نتائج إفصاحاتها الرسمية لبورصة فلسطين.

وحتى يوم الاثنين الماضي 14/12/2020، لم تفصح شركة المجموعة الأهلية للتأمين عن نتائجها المالية للشهور التسعة الأولى من العام الجاري، وتم إستثناءها من إجمالي أرباح شركات التأمين المدرجة.

وشركات التأمين المدرجة ببورصة فلسطين هي المجموعة الأهلية للتأمين، العالمية المتحدة للتأمين، المشرق للتأمين، التأمين الوطنية، فلسطين للتأمين، التكافل الفلسطينية للتأمين، ترست العالمية للتأمين.

وباستثناء شركة التأمين الوطنية التي تراجعت أرباحها بنسبة 10.9% لأسباب غير مرتبطة بأنشطة التأمين، فإن باقي الشركات المدرجة سجلت

Fitch Solutions

Egypt Insurance Includes 5-year forecasts to 2024

Egyptian insurance industry premiums are expected to gain traction in 2021 as headline economic sentiment brightens in the aftermath of 2020 when the acute phase of the Covid-19 pandemic crippled economic activity and weighed on business sentiment. We are of the view that Egypt has significant organic untapped growth potential for both life and non-life insurance and carriers will continue to invest into their digital offering and product innovation as incomes rise out to 2024 and beyond.

HEADLINE INSURANCE FORECASTS (EGYPT 2017-2024)

Indicator	2017	2018	2019	2020f	2021f	2022f	2023f	2024f
Gross life premiums written, EGPbn	8.17	9.60	11.52	11.72	12.42	13.08	13.88	14.64
Gross life premiums written, EGP, % y-o-y	-1.9	17.5	20.1	1.7	5.9	5.3	6.2	5.4
Gross life premiums written, USDbn	0.46	0.54	0.69	0.74	0.78	0.80	0.83	0.86
Gross life premiums written, USD, % y-o-y	-44.7	17.6	27.2	7.5	5.2	2.8	4.1	3.4
Gross non-life premiums written, EGPbn	13.78	17.36	19.79	20.51	22.26	24.35	26.67	29.05
Gross non-life premiums written, EGP, % y-o-y	39.3	26.0	14.0	3.7	8.5	9.4	9.5	8.9
Gross non-life premiums written, USDbn	0.77	0.98	1.18	1.29	1.39	1.49	1.60	1.71
Gross non-life premiums written, USD, % y-o-y	-21.5	26.1	20.7	9.5	7.8	6.8	7.4	6.8

f = Fitch Solutions forecast. Source: EFSA, Fitch Solutions

To read and download full report, please [Click Here](#)

Source: Fitch Solutions

هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي:

نشر دليل "التغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية"

français ()

نشرت هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، في إطار مهمة إعلام الرأي العام المنوطة بها، دليلاً إخبارياً حول نظام التغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية، الذي دخل حيز التنفيذ فاتح يناير 2020.

ويعرض هذا الدليل العلمي، الذي ينشر باللغتين، العربية والفرنسية، خصائص النظام التأميني الذي نص عليه نظام التغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية، الموجه إلى الضحايا الذين يتوفرون على عقود تأمين، فيما سيتم تفصيل نظام الإعانات الذي سيستفيد منه الأشخاص الذين لا يتوفرون على تأمين في دليل آخر مخصص لذلك.

وتعد التغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية، آلية تهدف إلى تعويض الضحايا عن الأضرار البدنية و/أو المادية، الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو الأضرار التي يتسبب فيها الفعل العنيف للإنسان.

وتم إقرار هذه التغطية بموجب قانون 110.14، الذي وضع نظام تعويض مختلط لضحايا الوقائع الكارثية، يجمع في الآن ذاته بين نظام التأمين ونظام الإعانات:

- نظام تأمين لفائدة الأشخاص الذين اكتتبوا عقد تأمين. ويتم إدراج ضمان الواقعة الكارثية على مستوى عقود التأمين التي يتوفرون عليها سلفاً؛
- نظام إعانة لفائدة الأشخاص الذين لا يتوفرون على أية تغطية، ويتم عبر صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية. ويقوم هذا النظام على التضامن ولا يستند إلى الآليات الخاصة بالتأمين.

للإطلاع على الدليل الرجاء [الضغط هنا](#)

المصدر: هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي

Companies News

العرض العمومي بسعر محدد (OPF) لتأمينات مغربية:

إنطلاق عملية الإكتتاب يوم الثلاثاء 22 ديسمبر 2020

الإدراج بالبورصة وتشمل العرض العمومي بسعر محدد والتوظيف الشامل بالإضافة لإدراج أسهم الشركة بالسوق الرئيسية للبورصة.

تحتل تأمينات مغربية، التابعة لمجمع الإتحاد المالي، المرتبة الثالثة في ترتيب مجمعات التأمين من حيث رقم المعاملات وسعت الشركة منذ تأسيسها من طرف السيد عبد العزيز الساسي سنة 1973، إلى تنظيم أنشطتها وتطوير عروض شاملة لمنتجات متناسبة مع مخاطر الأفراد والمؤسسات.

طموح الشركة هو أن تكون الشريك المفضل لحرفائها في كل مجالات التأمين وأن تصبح الأولى في ميدانها بإبتكار المنتجات وجودة الخدمات المقدمة للحرفاء وهو ما من شأنه أن يسمح ببناء علاقة على المدى البعيد مبنية على الثقة والشفافية والتجربة المميزة.

بلغ رقم المعاملات المجمع لتأمينات مغربية في موفى 2019، 236 مليون دينار، مسجلاً بذلك زيادة بنسبة 8,4 % مقارنة بالسنة السابقة، كما ارتفعت النتائج المالية المجمعة الصافية لتصل الى 18.5 مليون دينار، وهو تطور بنسبة 7,7 % قياساً بنفس الفترة من سنة 2018.

وترتكز تأمينات مغربية على مسلك توزيع فعال متكون من 91 نيابة ومكتباً، 83 منتجاً للتأمين على الحياة بالإضافة إلى شركائها من سماسرة وبنوك.

وصرح السيد الحبيب بن حسين، المدير العام لتأمينات مغربية، أن الإدراج بالبورصة يمثل حدثاً هاماً في مسيرة النجاح المتواصلة للشركة، وهو تأكيد على صلابتها دعائمها الأساسية وحسن حوكمتها وتطور نتائجها.

وعبر المدير العام عن ثقته بأن الإكتتاب في أسهم تأمينات مغربية، الذي طالما انتظرته السوق المالية، سيحظى بإقبال متميز، نظراً لسعر السهم وجودته.

تونس: في إطار إدراج شركة تأمينات مغربية بالسوق الرئيسية لبورصة تونس، تنطلق عملية الإكتتاب في العرض العمومي بسعر محدد لأسهم الشركة يوم الثلاثاء 22 ديسمبر 2020، وتستمر لمدة أربعة أيام، لتنتهي موفى يوم الجمعة 25 ديسمبر 2020.

العرض المقترح يتم من خلال طرح 1 350 000 سهماً في السوق بقيمة إسمية حددت بـ 10 دينار تونسي لكل سهم. تقدر نسبة فتح رأس المال للعموم بـ 30% من رأس المال الاجتماعي الحالي. وتم تحديد سعر السهم بـ 55,500 دينار للوحدة.

هذا الإدراج بالبورصة يتم تنفيذه من خلال:

- عرض عمومي بسعر محدد يشمل 124 740 سهماً أي 9,24% من العرض العمومي و 2,77% من رأس المال الاجتماعي لشركة "تأمينات مغربية" وذلك بسعر 55,500 دينار تونسي للسهم الواحد.

ستقدم الأسهم المعروضة في إطار العرض العمومي بسعر محدد إلى الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص المعنويين، سواء كانوا تونسيين أو أجانب، الذين يطلبون 20 سهماً كحد أدنى و 22 500 سهماً كحد أقصى للإستثمار غير المؤسسي و 740 124 سهماً للإستثمار المؤسسي.

- توظيف شامل لـ 1 225 260 سهماً، أي 90,76% من العرض العمومي و 27,23% من رأس المال الاجتماعي لشركة "تأمينات مغربية" لدى مستثمرين يرغبون في إقتناء أسهم بمبلغ لا تقل قيمته عن 250 027,500 دينار، وذلك عن طريق الوسيط بالبورصة المكلف بعملية الإدراج MAC SA.

وسيتم تنفيذ التوظيف الشامل بنفس شروط السعر للعرض العمومي بسعر محدد (OPF)، أي 55,500 دينار تونسي للسهم.

منحت هيئة السوق المالية بتاريخ 09 ديسمبر 2020 تأشيرتها لنشرة الإدراج بالبورصة وتشمل العرض العمومي بسعر محدد والتوظيف

«AM Best» تؤكد التصنيف الائتماني لمصر للتأمين عند «bbb» مع نظرة مستقبلية مستقرة و مصر لتأمينات الحياة تحصل على تصنيف «B++» لقوتها المالية

طويل الأجل bbb وتصنيف القوة المالية B++ جيد، من مؤسسة AM Best العالمية للعام السادس على التوالي، مع نظرة مستقبلية مستقرة لهذه التصنيفات.

وأكدت مؤسسة التصنيف العالمية على قوة المركز المالي لشركة تأمينات الحياة، وكذلك تحسن أدائها التشغيلي وملفها التجاري المحايد وقوة إدارتها للمخاطر المؤسسية، بما دعم القوة المالية لشركة مصر القابضة للتأمين نظراً للأهمية الاستراتيجية لمصر لتأمينات الحياة للشركة القابضة.

وأوضحت AM Best أن مصر لتأمينات الحياة تتمتع بنتائج فنية متميزة على مستوى السوق المحلية، حيث ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة للشركة بنسبة 12.7% خلال العام المالي الماضي 2020/2019 إلى 5.1 مليار جنيه (313.1 مليون دولار)، مما يدعم حصته السوقية بين شركات تأمينات الحياة لتبلغ 33% تقريباً، كما تتابع الشركة بشكل استباقي عددًا من المبادرات الاستراتيجية لتعزيز ملف أعمالها، حيث وقعت الشركة مؤخراً اتفاقية تأمين مصر في جديدة مع أحد أكبر البنوك المصرية وتعمل على تطوير فريق المبيعات المباشر لديها لتحسين قدرات التوزيع في جميع أنحاء الجمهورية.

المصدر: أموال الغد

جمهورية مصر العربية: أكدت شركة AM Best العالمية تصنيف القوة المالية لشركة مصر للتأمين التابعة لشركة مصر القابضة للتأمين عند درجة «B++» (جيد)، بجانب تصنيف إئتماني طويل الأجل للمصدر عند درجة «bbb»، مؤكدةً على أن النظرة المستقبلية لهذه التصنيفات مستقرة.

وأوضحت وكالة التصنيف على موقعها الإلكتروني أن هذه التصنيفات تعكس قوة المركز المالي لشركة مصر للتأمين والتي تصنفه AM Best على أنها قوي جداً، بجانب تحسن أدائها التشغيلي الملائم، وكذلك إدارتها المؤسسية للمخاطر، موضحةً أن هذه التصنيفات تدعم أيضاً القوة المالية لشركة مصر القابضة للتأمين نظراً للأهمية الاستراتيجية لمصر للتأمين للشركة القابضة.

وأشارت AM Best إلى أن شركة مصر للتأمين تتمتع بحصة سوقية مرتفعة في قطاع التأمين المصري، حيث إرتفعت إجمالي أقساط التأمين المكتتبة خلال العام المالي الماضي 2020/2019 إلى 9.3 مليار جنيه (579.3 مليون دولار)، مما يدعم مركزها بين شركات التأمين العامة والممتلكات بحصة سوقية تقارب الـ 50%.

وفي نفس السياق، حصلت شركة مصر لتأمينات الحياة - إحدى الشركات التابعة لمجموعة مصر القابضة للتأمين - على تصنيف إئتماني للمصدر

AM Best Affirms Credit Ratings of Société Centrale de Réassurance

Morocco: AM Best has affirmed the Financial Strength Rating of B++ (Good) and the Long-Term Issuer Credit Rating of “bbb” of Société Centrale de Réassurance (SCR) (Morocco). The outlook of these Credit Ratings (ratings) is stable.

The ratings reflect SCR’s balance sheet strength, which AM Best categorises as strong, as well as its strong operating performance, neutral business profile and appropriate enterprise risk management.

SCR’s balance sheet strength is underpinned by risk-adjusted capitalisation, which was at the strongest level at year-end 2019, as measured by Best’s Capital Adequacy Ratio (BCAR), and is supported by significant unrealised investment gains. SCR continues to benefit from an explicit guarantee provided by the Moroccan state.

Source: BUSINESS WIRE

In the Spotlight

دراسات حول قطاع التأمين العام في العراق

صدرت مؤخراً الطبعة الإلكترونية الأولى لكتاب “دراسات حول قطاع التأمين في العراق” للأستاذ/ مصباح كمال

يتناول المؤلف في كتابه العديد من المواضيع المنتقاة بشكل عملي يتناسب والمرحلة التي يمر بها قطاع التأمين العراقي حالياً، منها:

- التأمين في العراق وآثار نظام عقوبات الأمم المتحدة

- مقدمة نقدية عن تأمين قطاع التأمين في العراق 1964

- نظرة سريعة على بعض قضايا شركات التأمين العامة في العراق

- مشروع دمج شركات التأمين العامة

للإطلاع على الكتاب، الرجاء الضغط هنا

مكتبة التأمين العراقي

دراسات حول قطاع التأمين العام في العراق

مصباح كمال

2020

مجلة FINASSURANCE

صدر العدد 2447-2767 من مجلة FINASSURANCE، ويتضمن هذا العدد العديد من المواضيع واللقاءات منها:

- حوار مع السيد/ حاج محمد سبع - الرئيس والمدير العام للشركة المركزية لإعادة التأمين CCR

ومن الجدير بالذكر أن FINASSURANCE هي مجلة متخصصة في التأمينات مديرها السيد نبالي نور الدين إطار سابق في التأمينات . من بين أهداف هذه المجلة ، ترسيخ ثقافة التأمين لدى الأشخاص و الشركات وذلك عبر التعريف على مختلف عروض التأمين المقترحة من طرف شركات التأمين ، المساهمة في رفع رقم أعمال قطاع التأمين لجعله من الممولين الرئيسيين للاقتصاد ، كما أن المجلة تنشر تدخلات مختصين في التأمين وإعادة التأمين من مواضيع مختلفة على غرار التأمين التكافلي، الرقمنة في مجال التأمينات إلخ.

للإطلاع على الكتاب، الرجاء الضغط هنا



Disclaimer:

The opinions expressed in the articles doesn't reflect GAIF positions; the statistics are the sole responsibility of the articles authors

تنبيه: المقالات تعبر عن آراء كُتّابها وليس عن رأي الاتحاد العام العربي للتأمين والإحصائيات على مسؤولية المصادر